علل الاختيار النحوي عند البطليوسي في كتاب الحلل

م.م تيسير صبار طه السامرائي
قسم اللغة العربية / كلية التربية

المقدمة

الحمد لله الذي تفرد بالبقاء ، والصلاة والسلام على سيد الاصفياء ، وعلى آله وصحبه النجباء وبعد :

فقد منّ الله عز وجل على الامة الاسلامية بكتابه الكريم ، وجعله دستوراً خالداً لها ، وجعل في هذا الدستور العظيم إعجازاً وبياناً ليس كمثله شئ من الدساتير ، وهذا الاعجاز متمثل في روعة اللغة العالية الراقية التي جاء بها ، التي أسماها العلماء فيما بعد بلغة القرآن الكريم وقسموها الى نحو وصرف وبلاغة وغيرها .

والنحو كما يدرك أهله و أنصاره هو الصنعة الأولى أو الأبرز التي يفهم بها كتاب الله تعالى و يفك به الكثير من أسراره و عجائبه ، لذلك انكب العلماء يكتبون في هذا العلم جمعاً و تأليفاً و استنباطاً ليصلوا إلى الغاية الأسمى في فهم لغة القرآن الكريم ومعرفة كلام العرب .

وممن كتب في هذا العلم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) الذي ألف كتاب (الجمل) الكتاب الذي ذاع صيته وشاع في الآفاق واهتم به العلماء اهتماماً كبيراً في مجال شرحه والرد عليه كابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ ه) بـ (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) ، وهو كتاب شرح فيه كتاب الجمل و اشتمل الشرح على ردود على الزجاجي و اصلاح الخطأ الوارد فيه .

و مادام هذا الكتاب قد أُلف لإصلاح الخلل الموجود في الكتاب فلا بد من تعارض في الآراء و الاختيار بينها ، و لاسيما بين العلل المختارة التي تحتاج إلى من يقول الكلمة الفصل فيها بترجيح أحد الرأيين المتعارضين ، أو الآراء المتعارضة ، و تبيين العلة المختارة و نوعها ، و لا يتأتى هذا إلا لمن ملك عقلية فذة اجتهادية جادة واعية ، ولا سيما أن العلة النحوية و معرفتها و سبب اختيارها و معرفة نوعها تعد من العمليات الفكرية العالية في النحو .

ولعلو شأن أصول النحو الذي من أركانه العلة النحوية ارتأيت أن ابحث في (علل الاختيار النحوي عند البطليوسي في كتابه الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل) .

وقد استقريت كتاب الحلل كلمة كلمة ، حتى لا تفوتني علة من العلل التي اختارها ابن السيد ، ثم أظهرت المسائل و أجريت عليها دراسة أرجو أن تكون وافية ، لأبين

اختيار ابن السيد و أرجح ما استطعت إليه سبيلا من الآراء التي تعارضت بينه و بين الزجاجي .

فاقتضى البحث أن يقسم بعد المقدمة على تمهيد بينت فيه معنى الاختيار النحوي ، ثم شرعت بتقسيم البحث على انواع العلل الواردة في الكتاب ، ثم ختمت البحث بما توصلت إليه من نتائج .

و اخيرا و أنا في مقام اتمام بحثي اعترف بالقصور في ادراك أقل مراتب العلم ، غير أني قصدت المولى الكريم في أول منطلقي و أقصده في آخره ، و به استعنت ، وعليه توكلت ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلِّ يا ربّ على سيدنا محمد وعلى آله و صحبه وسلم تسليماً كثيراً .

تمهيد في معنى الاختيار النَحوي :

الاختيار لغة : ((خار الشيء واختاره : انتقاه))[١].

أمّا في الاصطلاح : فهو : ((إثبات اللغوي النحوي قوة أحد الرأيين المختلفين أو أحد الآراء المختلفة على الآخر في المسألة النحوية الواحدة بمزية معتبرة يتم الترجيح بها تجعل العمل به أولى من الآخر))[٢].

فأعمدة الاختيار هي : وجود رأيين فأكثر في المسألة النحوية الواحدة ، التي تُعد المرتكز الذي يبني عليها النحويون آراءهم الاختيارية سواء أكانت هذه الآراء صادرة من مذهبين نحويين أم عن مذاهب ، أم عن نحوي ، أم عن نحويين ، أم نحاة.

أما العمود الثاني للاختيار فهو : وجود الفضل والمزية المعتبرة في أحد الرأيين ،أو الآراء المختلفة ، تجعل من الرأي المختار مقدَما على غيره ، بحيث يكون هذا الأساس ، أو الفضل ، أو الدليل قوياً معتبرا مما يمكن إثبات الرأي المختار به .

ومثله : المجتهد الناظر في الآراء وأدلتها ، إذ لابد أن يصدر الاختيار عن مجتهد قادر على استنباط هذا الرأي المختار من الآراء المختلفة في المسالة بالأدلة المعتبرة المناسبة التي يمكن إثبات هذا الرأي أو ذاك ، وتختلف درجة المجتهد تبعا لاختلاف علمه وسعة إطلاعه ومعرفته و إلمامه بجوانب المسألة كافة أو بجزء منها .

أما رابع هذه الأعمدة فهو : الاختيار ، الذي يعتمد اعتمادا كليا على ما سبقه من أعمدة إذ هو الحكم الأخير بعد توافر الآراء المتعارضة في المسألة النحوية ، والحجة التي يعتمد عليها في عملية الاختيار ، ووجود المجتهد فيحين البت بالرأي المختار من الرأيين أو الآراء بأنه هو الأقوى من بين تلك الآراء[٣].

ثم إن للاختيار شروطاً لابد من توافرها لضمان نجاح عملية الاختيار على أحسن وجه وهي : عدم إمكان الجمع بين الرأيين أو الآراء المختلفة حقيقة أو تقديراً ، فإذا أمكن الجمع بين الرأيين المختلفين فلا يصار إلى الاختيار مطلقا بل يجب الجمع بينهما ، إذ أكد ابن جني

(٣٩٢ هـ) انه ورد عن العرب ما كانت فيه القوانين النحوية متعارضة ، ولم يقدم فيه هذا التعارض ، لان المعنى سليم ، وهذه صورة واحدة من إمكان الجمع بين الدليلين المتعارضين وهو كون المعنى سليماً ، كقول العرب (لا أُبال) فثبات (الألف) في (أبا) دليل الإضافة والتعريف وثبات (اللام) وعمل (لا) في هذا يوجب التنكير والفصل [٤]. وعليه يجب أن يكون هناك ما لا يمكن أن يؤدي إلى الجمع بين الرأيين ليتحقق بذلك الاختيار بينهما .

ومن شروط الاختيار أيضاً : عدم مساواة الرأيين المختلفين في الحجة . فإن من الرأيين ما هو مستند الى دليل قطعي ، كأن يكون مستنداً الى سماع ، أو قياس ، أو غيرهما ، ومخالفه مستنداً إلى ما هو أضعف منه ، و كأن يكون الدليل الأول قطعياً والآخر ظنياً ،وغير ذلك ، فيكون الحكم بذلك قطعاً للأقوى حُجة ، هذا إذا لم يكن هناك تعارض بين الرأيين المختلفين في كون الدليلين متساويين في الحُجة ، فإن كانا كذلك ، كأن يكونا سماعيين ، أو قياسيين ، أو ظنيين،.... فلا يصار إلى الاختيار بل إلى غير ذلك من مسالك الأحكام النحوية بالجمع ، أو غيره .

ومن شروط الاختيار أيضا : توافر الفضل ، والمزية فيه بحيث يجعلانه معتبراً قادراً على إثبات هذا الرأي أو ذاك ، بحسب ما يناسب المسألة النحوية موضع الخلاف ،وعليه يجب أن يكون الدليل صالحاً لاختيار الرأي به ، سواء أكان هذا الدليل قطعياً كالسماع ، أم ضعيف الدلالة كالاستحسان [٥].

أما شروط صاحب الاختيار فهي : أن يكون المجتهد عالماً بالرأيين المختلفين أو الآراء في المسألة النحوية الواحدة ، وأن يكون عالماً بأصول الاختيار وأُسسه [٦].

إذ ذهب ابن جني إلى أن ذلك كله يجري بعد إتمام النظر في جميع جوانب الحال، و ألا يخلد المجتهد إلى سانح خاطره[٧].

وذهب أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) إلى انه انعقد إجماع الأمة من السلف والخلف على أن القياس شرط رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ معرفتها به منه[٨].

ثم معرفته بقواعد التوجيه ((وهي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية ، سماعاً كانت أم استصحابا أم قياساً ، التي تُستعمل لاستنباط الحُكم))[٩].

و عليه يجب على المجتهد أن يكون عالماً بهذه القواعد ليتسنى له الاختيار[١٠].

إن سبب الاختيار النحوي هو تحقق الاختلاف في المسألة النحوية الواحدة ، الذي يعد عنصراً ايجابياً في تراثنا النحوي ، وهو أحد ملامح حيويته وعدم جموده [١١].

وهو يعبر عن اختلاف آراء النحاة في مسائل معينة وهو الاختلاف الدال النظر ،والاجتهاد ،واتساع المدارك والبصر الجاد بالعربية وتراكيبها والعلاقات بين مكونات هذه التراكيب ومعانيها[١٢].

إذ ما علمنا أن للخلاف النحوي أسباب وبواعث دعت إليه منها :

١. الاختلاف في المنهج الذي اتبعه النحاة [١٣].
٢. الاختلاف في رواية الشواهد الشعرية التي يستدل بها[١٤].
٣. الأسباب الذاتية التي تعود إلى التفاوت الفردي بين العلماء[١٥].
٤. ردّ بعض المسموع و إهماله ،وتناقض الأحكام الناتجة عن تناقض الأقيسة الاجتهادية[١٦].وغير ذلك من الأسباب .

وللاختيار النحوي عدة مصطلحات[١٧]، من هذه المصطلحات (الاشبه[١٨]،و بني على الاكثر[١٩]، و في القياس[٢٠]،.....).

الاختيار بعِلّة التشبيه:

وهي العلة التي تبنى على اساس التشابه بين الحكمين النحويين كإعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف . [٢١]

وتجلت علة التشبيه في حد الاسم ، قال أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) : ((فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض))[٢٢] .

وعقّب على كلامه البطليوسي (ت ٥٢١ ه) : ((وأشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال : الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها ، مفرد ،غير مقترن بزمان محصّل ، يمكن أن يفهم بنفسه))[٢٣] .

فأجاز الزجاجي أن يكون الاسم (فاعلا أو مفعولا) ، أو دخول أحد (حروف الخفض) عليه ، غير أن البطليوسي لم يتفق معه في اختياره حد الاسم ، بل فصّل القول بوجوب أن يكون الاسم فيه دلالة على المعنى في نفسه ، و مفرد غير مثنى ولا مجموع ولم يحدد بزمان معين واشترط فيه أن يكون مفهوما بذاته .

ولم يذكر سيبويه (١٨٠ هـ) حداً للاسم ، بل اكتفى بتحديد الفعل و الحرف ، و كأنه جعل تعريته من حد الفعل والحرف حداً للاسم[٢٤] وفي هذا المقام لم يتسن لنا معرفة مَن مِن العالمَيْن وافقه أو خالفه .

في حين جاء حد الاسم عند المبرد (ت ٢٨٥ هـ) بشئ من كلام الزجاجي ومن كلام البطليوسي ، فحد الاسم بقوله : ((أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم))[٢٥].

وهو عند الرماني (ت ٣٨٤ ه) : ((الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمانٍ دلالة البيان .))[٢٦] فنجد مقاربة البطليوسي الرماني .

و ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) على وفق ما جاء به البطليوسي بقوله : ((الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران))[٢٧] .

و وافقه كذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) و زاد عليه فقال : ((الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ، و لا يتعرض ببنيته لزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .))[٢٨].

في حين اختصر ذلك ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) و هو على وفق البطليوسي بقوله : ((الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها))[٢٩].

و كذلك ذهب السيوطي (ت ٩١١ هـ) مذهب البطليوسي في أن : ((الاسم ما دل على ما معنى في نفسه ، ولم يقترن بزمان .))[٣٠].

وقد فصل الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) القول و نحا منحا البطليوسي في تحديده الاسم بقوله : ((كلمة دلت على معنى كائن في نفسها ، أي في نفس الكلمة ، والمراد بكون المعنى في نفسها ؛ أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها ، لاستقلالها بالمفهومية))[٣١].

والراجح عندي ما ذهب إليه البطليوسي ، لاتفاق كثير من النحاة في كون الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها ،وأنه غير مقترن بزمان ، ولم يذكر أحد من النحاة الذين استعرضت آراءهم في هذه المسألة ما ذكره الزجاجي من كون (أن الاسم ما كان فاعلاً أو مفعولاً) ، ولم يتفق معه أحد في دخول حروف الجر عليه ، إلا المبرد في مقتضبه .

الاختيار بعِلّة التغليب:

وهي العلة التي تبنى على أساس الغلبة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾[٣٢]، فقد ذكّر الجار والمجرور مع أن الفعل يدل على المؤنثة للتغليب ومن علة التغليب ما ذهب أبو القاسم إليه في حد الفعل ، إذ يحده بـ : ((والفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل))[٣٣].

و علّق على كلامه البطليوسي قائلا : ((وفي قول أبي القاسم ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل ، فقيل ليس هذا بحد ،إنما هو رسم ، لأنا نقول : انتفى الضدان ، فلا يدل انتفاؤهما على حدث ، لأن الضدين لم يجتمعا قط ، فيدل انتفاؤهما على انتفاء اجتماعهما ،

وكذلك كان الناقصة لا حدث لها وهي عند النحويين فعل ، فدل هذا على أنه إنما بني على الأكثر))[٣٤].

نفهم مما سبق أن الزجاجي قد حد الفعل بما يدل على (حدث و زمان) ، و جاء تعليق البطليوسي على هذه المسألة في أن من الافعال ما يسمى فعل و لا يدل على (الحدث و الزمان) بل يدل على أحدِهما ، كـ(كان الناقصة) فهي تدل على زمان و لا تدل على حدث ، مع ذلك هي فعل ، وسميت فعلا هي ومن شابهها بناءً على غالب ما استعملته العرب .

فما جاء به الزجاجي على وفق ما ذهب سيبويه ، إذ حد سيبويه الفعل بقوله : ((الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))[٣٥] .

وعلى خطى سيبويه سار ابن السَّراج (ت ٣١٦ هـ) بقوله : ((الفعل : ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما في ماض و إما في حاضر و إما في مستقبل))[٣٦] .

و إلى قريب من ذلك ذهب الرماني قائلاً :((الفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمانِ دلالة الإفادة))[٣٧].

و أوجز ذلك الزمخشري بـ : ((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان))[٣٨].

و شرح الفاكهي الفعل بقوله : ((حد الفعل : هو كلمة دلت على معنى كائن في نفسها ،أي من غير حاجة إلى انضمام غيرها))[٣٩].

و أرى أن اعتراض البطليوسي على الزجاجي يكمن في تفريق البطليوسي بين الحد والرسم ،ما ذكره الزجاجي في كلامه على الفعل رسماً لا حداً ، والفرق بين الحد و الرسم ذكره أبو هلال العسكري من : ((أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود . والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد .ولا بد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه ، والرسم غير محتاج إلى ذلك))[٤٠]، وهذا الاعتراض في غير محله ، لما رأينا من أقوال العلماء في حد الفعل و قرب حد الزجاجي من حدود النحاة ، فالألفاظ مختلفة والمعنى واحد والصحيح مما سبق ما ذهب إليه الزجاجي .

الاختيار بـعِلّة الأَصل:

وهي العلة التي تبنى على الأصل بين الحكمين النحويين المختلفين أو أحد الآراء المختلفة في المسألة النحوية الواحدة ، حتى إذا أدى ذلك إلى مخالفة القاعدة ، من ذلك : صرف ما لا يصرف [٤١] .

و كتكرار النعوت التي وضحها أبو القاسم يوضحها بقوله :((و إذا تكررت النعوت فإن شئت اتبعتها الأول ، وان شئت قطعتها منه ونصبتها بإضمار فعل ، أو رفعتها بإضمار مبتدأ))[٤٢].

وفصّل البطليوسي الكلام في هذه المسألة بقوله : ((و الأصل عليه في هذا أن الصفات نوعان : نوع يقصد تبيين الموصوف وفصله ممن يشاركه في اسمه ، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه أن يجرى على الموصوف في إعرابه ، ولا يقطع ..... ونوع آخر : يكون الموصوف غنيا عنه بشهرته عند الناس في فضل أو بمساءة ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره ، و إنما يذكرها مادحاً أو ذامَاً . فهذا النوع من الصفات يجوز إجراؤه على الموصوف في إعرابه ، ويجوز فيه القطع و الأحسن فيه القطع ، و أن يجعل إعرابه مخالفاً لإعراب موصوفه))[٤٣].

بعد بسط الكلام نرى أن الزجاجي ذكر الحكم الإعرابي للنعوت في حال تكرارها ، من دون النظر الى الاصل الذي لأجله أو بسببه كُرِرت النعوت ، مما دفع البطليوسي للخوض في تفصيل الكلام للمسألة و ذكر الاصل الذي من أجله تكرر النعوت ، و في ضوء الأصل يكون الحكم الإعرابي.

وتبعه ابن عصفور مفصلاً : ((وجمع المنعوتين وتفريق النعوت جائز في جميع الأسماء ، إلا في أسماء الإشارة ، فإن جمعتها أو فرقتها أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت ، كان حكم ذلك كحكم المنعوت المفرد في الإتباع و القطع في الأماكن المذكورة[٤٤]، وان فرقت المنعوتين وجمعت النعوت ،فإن اختلفوا في الإعراب ، أو في التعريف والتنكير أو الاستفهام أو عدمه ، لم يجز في النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مضمر ، والنصب على إضمار أعني .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذُكِر ، فإن كان العامل فيهم واحداً ، جاز الاتباع والقطع في الأماكن المتقدمة ، وان كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جنس العامل فالإتباع والقطع في الأماكن المتقدمة أيضاً.

وان اختلف جنسه فالقطع ليس إلا : إما إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، أو إلى النصب باضمار : أعني))[٤٥].

و على أثره سار ابن مالك بـ: ((إذا كثرت النعوت والمنعوت لا يتعين الإ بجميعها لزم إتباعها كقولك :أيتني برجل مسلم عربي النسب فقيه نحوي كاتب حاسب ، واكسه من الثياب الجيدة الجديدة السابغة المخيطة أحسنها ، فهذه النعوت المتوالية على هذا الوجه وأشباهها بمنزلة نعت واحد لا يستغنى عنه فلا تقطع ، فلو حصل التعيين بدونها جاز للمتكلم أن يتبعها ، وأن يقطعها ، وأن يتبع بعضا بشرط تقديم المتبع و تأخير المقطوع ، و

الاتباع أجود ، وكذلك يجوز القطع و الاتباع فيما لا يحصل التعيين بدونه ، إذا قصد المتكلم تنزيله منزلة ما يحصل التعيين بدونه لتعظيم أو غيره))[٤٦].

و ذكر المسالة أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) مثل من سبقه قائلاً: ((و إذا تكررت النعوت والمنعوت مجهول عند المخاطب فالإتباع ، إلا أن تنزله منزلة المعلوم ، أو يكون الصفة تقدمها صفة متبعة (تقاربها) في المعنى نحو : (مررت برجل شجاع فارس). فيجوز القطع ، أو معلوم والصفات للبيان فالإتباع ، أو لمدح أو ذم أو ترحم فاتباع الجميع ، وقطع الجميع ، و اتباع بعض وقطع بعض ، وتقطع بعد الإتباع ولا يعكس ، وهذا هو الصحيح ، والثابت من كلام العرب))[٤٧].

وأوضح ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تكرار النعوت بعبارة مفادها : ((وإذا تكررت النعوت لواحد ؛ فإن تعين مسماه بدونها ؛ جاز اتباعها ، و قطعها ، والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع ، و ذلك ؛ كقول خرنق : [الكامل]

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ [٤٨].

ويجوز فيه رفع (النازلين) و (الطيبين) على الإتباع لـ(قومي)، أو على القطع بإضمار (هم)، ونصبهما بإضمار (أمدح) أو (أذكر) ، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يعرف إلا بمجموعها ؛ وجب إتباعها كلها ، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد ؛ و ذلك ، كقولك : (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب) ، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب وإن تعين ببعضها ؛ جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة.

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع ؛ وجاز في الباقي القطع ؛ كقوله : [المتقارب]

ويَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ ... و شُعْثٍ مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالِى[٤٩]))[٥٠].

و أوجز ذلك خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) بقوله : ((وإذا تكررت النعوت لواحد ، فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها(كلها) و الجمع بينهما أي: بين القطع و الإتباع، (بشرط تقديم النعت (المتبع) على النعت المقطوع))[٥١].

مما سبق يتبين لنا أن الزجاجي لم يفصل القول في المسألة بالتفصيل الذي تناوله ابن السيد البطليوسي والنحاة الاخرون ، وكان كلام الزجاجي مجمل يحتاج الى تفصيل .

الاختيار بعِلّة المجاورة:

وهي العلة التي تبنى على أساس المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية ، كقولهم : (جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ) [٥٢].

وتظهر علة المجاورة في مسألة (إمّا) فقد اختلف كلام أبي القاسم الزجاجي في (إمّا) ، فعدها في هذا الكتاب[٥٣] من حروف العطف[٥٤] وهو مذهب بعض النحويين)[٥٥].

وقال ابن السيد : ((والصحيح أنها غير عاطفة ، وإنما ذكرت مع حروف العطف لصحبتها لها))[٥٦].

مما سبق نرى أن الزجاجي يعد (إمّا) في كتاب الجمل من حروف العطف ، في حين لم يعتبرها البطليوسي من حروف العطف ، لأنها ذكرت مع حروف العطف مصاحَبةً .

وفي الكتاب نجد سيبويه يقول : ((ومن النعت أيضا : (مررت برجلٍ إمّا قائمٍ و إمّا قاعدٍ) ، فقد أَعلمهم أنه ليس بمُضْطَجِعٍ ولكنه شكّ في القيام و القعودِ ، وأَعلمهم أنّه على أحدهما))[٥٧].

وما جاء به الزجاجي كان على وفق ما ذهب إليه المبرد فقد قال : ((و (إِمّا) فِي الْخَبَر بِمَنْزِلَة (أَو)))[٥٨].

ولم يعدها كذلك ابن السّراج : ((ليست "إما" بحرف عطف ؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض))[٥٩]. وتبعه ابن عصفور .[٦٠]

و ذهب أبو حيان قائلا : ((و أما (إمّا) وهي التي تدخل عليها الواو ، فذكر ابن مالك[٦١] : أن مذهب يونس[٦٢] وابن كيسان[٦٣] وأبي علي[٦٤] : على أنها ليست بحرف عطف ، و أن العطف بالواو لا بـ(إمّا) .))[٦٥]

مما تقدم نرى صواب ما ذهب إليه ابن السيد في كون أن (إمّا) ليست حرف عطف لما تقدم من آراء النحاة ، أما رأي سيبويه فمحمول على أن الواو رابطة بين (إمّا) الثانية و (إمّا) الأولى أي أنه لم يعدها من حروف العطف .

الاختيار بعِلّة الأولى:

وهي العلة التي تبنى على الأولوية بين الحكمين النحويين أو الآراء النحوية المختلفة ، كقول النحاة : إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول[٦٦] ، وتظهر علة الأولى في أقسام الخبر ، إذ قسمه الزجاجي بقوله : ((واعلم أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة أشياء : باسم هو هو كقولك : (زيد قائم) و (الله ربنا) و(محمد نبينا) و (عبد الله أخوك) وأشبه

ذلك ، أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول كقولك : (زيد خرج) و (عبد الله أكرم أخاك) ، وما أشبه ذلك ، أو بظرف كقولك :(زيد عندك ومحمد في الدار) و(عبد الله أمامك) ، أو بجملة نحو قولك :(زيد أبوه قائم)))[٦٧].

و اختار ابن السيد غير ذلك و مال إلى أن : ((هذا التقسيم خطأ ، لأنه جعل الفعل والفاعل و ما اتصل به قسما على حدته و أخرجه من الجمل و حكمه حكم الجمل . و الصحيح أن يقال : أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة أشياء : باسم مفرد هو هو و جملة و ظرف))[٦٨].

مما مرّ يظهر جلياً اعتراض البطليوسي على الزجاجي في تقسيمه الخبر على اربعة أنواع ، في حين اختار البطليوسي أن يكون على ثلاثة أنواع من باب الأولى .

وجاء رأي البطليوسي موافقا لابن السراج في :((أن الظرف والمجرور قسم برأسه و ليس من قبيل المفرد ، و لا من قبيل الجملة))[٦٩] .

وقسّم الزمخشري هذه الانواع تقسيما مفصلاً لم يذكره أحد من الزجاجي وابن السيد فقال : ((والخبر على نوعين مفرد وجملة. فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق. والجملة على أربعة أضرب فعليه واسمية وشرطية و ظرفية .))[٧٠].

وذهب مذهبه ابن عصفور في ذلك قائلاً : ((والخبر ينقسم قسمين : مفرد وجملة : فالمفرد : ثلاثة أقسام : قسم هو الأول[٧١] ، وقسم ينزل منزلته من جهة المعنى ؛ نحو قولك : زيد حاتم جوداً.

وقسم واقع موقع ما هو الأول ، وهو الظرف والمجرور ، بشرط أن يكونا تامين ، والجملة تنقسم قسمين : اسمية و فعلية ....))[٧٢].

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى إن الخبر ينقسم على مفرد وجملة اسمية وجملة فعلية وشبه جملة ومصدر عن اسم ذات .[٧٣]

مما سبق أميل إلى ما ذهب إليه البطليوسي لما سبق من آراء العلماء الذين قسموا الخبر على شاكلته .

الاختيار بعِلّة التحليل:

و هي العلة التي تبنى على أساس تحليل المسألة النحوية لإثبات حكم معين في حالة معينة ، وعدم وقوع ضد هذا الحكم ، من ذلك استدلال النحاة على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل .[٧٤] و تتجلى هذه العلة عند البطليوسي في (كان و أخواتها) ، فقد ذكر أن الزجاجي قد سمّى :هذه العوامل حروفا وليست بحروف))[٧٥] .

وقال بعد ذلك : ((غير أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس ببعيد في القياس))[٧٦].

لقد اعتبر الزجاجي (كان و اخواتها) حروفاً و أيده في ذلك البطليوسي ، و يرى أن ذلك ليس بعيد فيما يقاس .

غير أننا نجد سيبويه يخالفهم في ذلك بقوله : ((كان و يكون ، و صار ، وما دام ، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يَستغني عن الخبر .))[٧٧]

وعلل ابن السّراج سبب بناء (كان و أخواتها) لأنها : ((مما لفظه لفظ الفعل ، و تصاريفه تصاريف الفعل ، تقول : كان ، و يكون ، و سيكون ، و كائن ، فشبهوها بالفعل لذلك))[٧٨].

و أما الزمخشري[٧٩] و ابن عصفور[٨٠] فقد وافقا رأي سيبويه .

و سمّى ابن مالك (كان و أخواتها) في كتابه : ((باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر))[٨١].

مما مضى ذكره نجد بوضوح الخلط الذي وقع فيه الزجاجي في تسميته لـ(كان و أخواتها)حروفا وليست أفعالا ، و خطأ ابن السيد في عدم تخطئته للزجاجي في هذا الرأي ، وحجتنا في ذلك مذهب النحاة و على رأسهم سيبويه الذي ذهب خلاف ما ذهب إليه الزجاجي و البطليوسي

الاختيار بعِلّة التحليل:

وتظهر علة التحليل في مسألة تعدي الفعل الى مفعولين ،إذ ذكرها أبو القاسم قائلاً : ((إذا كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين رفعت الأول منهما و أقمته مقام الفاعل ، وتركت الآخر منهما منصوبا على حاله وذلك قولك : (أعطي زيد درهماً) رفعت (زيداً) لأنه مفعول لم يسم فاعله ، ونصبت (الدرهم) لأنه تعدّى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ، وهو قول سيبويه))[٨٢].

و شرح ابن السيد ذلك وبينه بقوله : ((إذا قلت : (أعطي زيد درهماً) فلا خلاف بين النحويين في أن العامل في (زيد) فعل المفعول ، وهو (أعطي) . و أما العامل في (الدرهم) ففيه تنازع بين النحويين وخلاف . فمذهب سيبويه : أن العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله . وذهب قوم إلى أن العامل فيه فعل الفاعل المحذوف ، قالوا : لأن أصل المسألة (أعطى عمر زيداً درهماً) فكان (أعطى) هو العامل في المفعولين جميعا ، فلما حذف الفاعل ارتفع (زيد) بـ(أعطى) المصوغ للمفعول وبقي (درهم) على ما كان عليه ، وحجتهم : أن (زيداً) لا حظّ له في الفعل لغيره ، فكيف يصح أن يعدّى فعله إلى (الدرهم) وهو لم يفعل شيئاً ، و إنما دفع إليه (الدرهم) غيره ، والصحيح مذهب سيبويه)[٨٣].

نفهم مما سلف اختلاف النحاة في مسألة الفعل الذي يتعدى الى أكثر من مفعول إذا حذف الفاعل من الجملة ، كقولنا (أعطى عمر زيداً درهماً) ، يعني (عمر) و أقيم (زيداً) مقامه ، اختلافهم

في العامل في نصب (درهماً) ، ونجد أن الزجاجي والبطليوسي قد اختارا رأي سيبويه على حد ما نسبوا .

فعند الرجوع الى الكتاب نجد صحة ما ادعاه البطليوسي نقلا عن سيبويه بقوله : (هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولٌ) وذلك قولُك : (كُسِيَ عبدُ الله الثوب) ، و (أُعْطَى عبدُ الله المالَ). رفعتَ عبدَ الله ههنا كما رفعتَه في ضُرب حين قلتَ (ضُرِبَ عبدُ الله) ، وشَغلتَ به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرِب. وانتصَب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تَعدّى إليهما مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل .))[٨٤]

و وافق ابن السيد المبرد بقوله : ((فَإِن جِئْت بمفعول آخر بعد هَذَا الْمَفْعُول الَّذِي قَامَ مقَام الْفَاعِل فَهُوَ مَنْصُوب كَمَا يجب فِي الْمَفْعُول وَذَلِكَ قَوْلك (أعطي زيد درهما) و(كُسي أَخُوك ثوبا) و (ظن عبد الله أَخَاك)))[٨٥].

و كذلك وافق ابن السّراج في وجهته : ((وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيدًا درهمًا ، فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أُعطي زيد درهمًا ، فقامَ أحد المفعولين مقامَ الفاعلِ ، وبقيَ منصوب واحد في الكلام))[٨٦].

و أما الزمخشري فقد خالف رأي سيبويه قائلاً : ((وإذا كان للفعل غير مفعول فبني لواحد بقي ما بقي على انتصابه كقولك (أعطي زيد درهماً)))[٨٧].

مما تقدم نجد أن البطليوسي قد وافق سيبويه والمبرد وابن السّراج فيما ذهب إليه في هذه المسألة كما تقدم .

الاختيار بعِلّة النّظير:

وهي العلة التي تبنى على التقابل والمناظرة في الحكم النحوي ، ككسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره [٨٨]، ومن علة النظير قول الزجاجي في باب(مُذْ) ما نصه : ((ما رأيته مذ يومان و مذ شهران و مذ عامان و مذ عشرة أيام ، ثم قال : ترفع ذلك كله لأنه ماض بالابتداء ، و خبره (مذ) والتقدير : بيني وبين لقائه يومان))[٨٩].

و اختار البطليوسي ما مضمونه : ((الذي قاله أبو القاسم قد قاله بعض النحويين و ليس بقول مختار . والمختار ما قال أبو بكر السّراج [٩٠] و أبو علي الفارسي[٩١] و أبو الفتح بن جني[٩٢]، وهو أن تكون (مذ) في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء ما بعدها الخبر))[٩٣].

في هذه المسألة نرى اختلاف الزجاجي و البطليوسي في إعراب (مُذْ)بين مبتدأ أو خبر .

في هذه المسألة نجد أن البطليوسي قد وافق المبرد فيما ذهب إليه بقوله : ((أما (مذ) فَيَقَع الِاسْم بعْدهَا مَرْفُوعا على معنى ومخفوضا على معنى فَإِذا رفعت فهى اسْم مُبْتَدأ وَمَا بعْدهَا

خبره ، غير أَنَّهَا لَا تقع إِلَّا فى الِابْتِدَاء لقلَّة تمكنها وَأَنَّهَا لَا معنى لَهَا فى غَيره ، وَذَلِكَ قَوْلك : لم آته مذ يَوْمَانِ ، وَأَنا أعرفهُ ثَلَاثُونَ سنة ، وكلمتك مذ خَمْسَة أَيَّام وَالْمعْنَى – إِذا قلت : لم آته مذ يَوْمَانِ – : أَنَّك قلت : لم أره ؟ ثمَّ خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية فكأنك قلت : مُدَّة ذَلِك يَوْمَانِ وَ التَّفْسِير : بينى وَبَين رُؤْيَته هَذَا الْمِقْدَار ، فَكل مَوضِع يرفع فِيهِ مَا بعْدهَا فَهَذَا مَعْنَاهُ وَأما الْموضع الذى ينخفض مَا بعْدهَا فَأن تقع فى معنى (فى) وَنَحْوهَا ؛ فَيكون حرف خفض وَذَلِكَ قَوْلك : أَنْت عندى مذ الْيَوْم ، ومذ اللَّيْلَة ، وَأَنا أَرَاك مذ الْيَوْم يَا فَتى ، لِأَن الْمَعْنى فى الْيَوْم وفى اللَّيْلَة وَلَيْسَ الْمَعْنى أَن بينى وَبَين رؤيتك مَسَافَة))[٩٤].

ولم يبين ابن مالك الوجه الاعرابي لها بل اكتفى بـ: ((والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها))[٩٥].

و كان لأبي حيان رأياً آخر اشار به إلى أن (مذ) : ((في حقيقة العرف فهما اسمان مبنيان لأن (ذا) كان اشارة الى المدة ، و (من) للابتداء ، واسم المدة ينتصب على الظرف ، ولذلك وجب عندنا أن يكون محلهما منصوباً أبداً ، فإذا ارتفع بعدها اسم فعلى خبر مبتدأ حذف لدلالته عليه))[٩٦].

و جاء رأي ابن هشام موافقاً للبطليوسي بقوله : ((أن يدخلا على اسم مرفوع ؛ نحو : ما رأيته مذ يومان ، أو منذ يوم الجمعة ؛ وهما حينئذ مبتدآن))[٩٧].

والى نحو ذلك ذهب خالد الأزهري الى أن (مذ) إذا رفعت ما بعدها فهي مبتدأ وما بعدها خبر .[٩٨]

مما تقدم نجد أن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البطليوسي لما سبق من أقوال النحاة في إعرابهم لـ(مذّ) .

الخاتمة

وفي خاتمة المطاف تحصل عندي ما يلي :

- العلة النحوية من أبرز الظواهر التي لا يمكن التغاضي والاستغناء عنها ، و لا يسهل دراسة البحث اللغوي العربي وفهمه إلا من خلالها.
- كتاب الزجاجي (الجمل) منهجه الاختصار في عمومه ، ونجد أن هذا لاختصار يكون شديداً في كثير من الأحيان ، و نجد البطليوسي يطيل في تناول المسائل النحوية وشرحها.
- ألف البطليوسي كتابه على أساس الرد على كتاب (الجمل) و اصلاح الخلل المكنون فيه كما العنوان.

- اعترض وافق البطليوسي الزجاجي في العديد من المسائل الواردة في الكتاب ، حتى في المسائل التي أخطأ فيها الزجاجي من ذلك عدّ الزجاجي (كان وأخواتها) حروفا و ليست أفعالاً.
- البطليوسي في الغالب على الزجاجي ، غير أنه لم يكن مصيباً في غالب اعتراضاته .
- مما وجدته في اثناء البحث انعدام أو شحة المصادر التي تعرضت للعل بالشرح والتوضيح ، بل وجدت كثير من كتبوا في علل الاختيار النحوي لا يتطرقون لها شرحا وتبييناً .
- والعلل التي وجدتها بحثي هي : علة التشبيه و علة التغليب و علة الأصل وعلة المجاورة و علة الأولى و علة التحليل و ردت مرتين و علة النظير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الهوامش

١. لسان العرب مادة ٤/ ٢٦٤ (مادة خير).
٢. أُسس الترجيح النحوي عند ابن حيان الأندلسي : ٢٠ .
٣. ينظر أُسس الترجيح النحوي : ٢٠ – ٢١ .
٤. ينظر : الخصائص : ١/ ٣٤٣ ، و أُسس الترجيح النحوي : ٢٢.
٥. ينظر : أُسس الترجيح النحوي : ٢٣
٦. ينظر : المصدر نفسه : ٢٥
٧. ينظر : الخصائص : ١/١٩٠
٨. ينظر : لمع الأدلة : ٩٥
٩. الأصول / تمام حسان : ٦٩ .
١٠. ينظر : أُسس الترجيح النحوي : ٢٥ .
١١. ينظر : البحث النحوي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية : ١٣٧
١٢. ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٧٧ ، و البحث النحوي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية : ١٣٧ .
١٣. ينظر أُسس الترجيح النحوي : ٢٧
١٤. ينظر المصدر نفسه : ٢٨
١٥. ينظر المصدر نفسه : ٢٨
١٦. ينظر : أُصول النحو و تأثرها بأصول الفقه : ١٦١
١٧. سأقتصر في ذكرها على ما ورد في كتاب الحلل .
١٨. الحلل ٦٤
١٩. المصدر نفسه ٧٢
٢٠. المصدر نفسه ١٥٨
٢١. ينظر : الاقتراح ٧٢

٢٢. الحلل ٥٩
٢٣. المصدر نفسه ٦٤ .
٢٤. ينظر : الكتاب ١/ ٢
٢٥. المقتضب ١/ ٥١ .
٢٦. الحدود في النحو ٦
٢٧. شرح المفصل ١ / ٨١
٢٨. المقرب ٦٨
٢٩. شرح التسهيل ١ /١١٦
٣٠. همع الهوامع ١/ ٢٥
٣١. شرح الحدود النحوية ٤٦
٣٢. التحريم : ١٢
٣٣. الحلل ٦٦ .
٣٤. نفسه ٧٢
٣٥. الكتاب ١ / ١٢
٣٦. الأصول في النحو ١ / ٣٨
٣٧. الحدود في النحو ٦
٣٨. المفصل ١ / ٣١٩ .
٣٩. شرح الحدود النحوية ٤٨
٤٠. الفروق اللغوية ١ / ٣٢ – ٣٣.
٤١. ينظر الاقتراح :٧٢
٤٢. الحلل ١١٣
٤٣. المصدر نفسه ١١٤
٤٤. أي أن يكون المنعوت معلوماً ، و الصفات صفات مدح أو ذم أو ترحم أو يكون المنعوت غير معلوم ، إلا صفات المدح أو الذم أو الترحم متكررة ، وبعضها في معنى بعض .
٤٥. المقرَّب ٣٠٢ – ٣٠٣ .
٤٦. شرح التسهيل ٣ / ١٨٠
٤٧. ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٢٧
٤٨. ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ٤٣ .
٤٩. ديوان الهذليين ٢ / ١٨٤
٥٠. أوضح المسالك ٣ / ٢٨٣ – ٢٨٥
٥١. شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٢٣
٥٢. ينظر الاقتراح ٧٢ و ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٤
٥٣. يعني كتاب الجمل
٥٤. ينظر الجمل
٥٥. الحلل ١١٩
٥٦. المصدر نفسه
٥٧. الكتاب ١ / ٨٦
٥٨. المقتضب ١ / ١١

٥٩. الأصول في النحو ٢ / ٥٦
٦٠. ينظر المقرب ٣٠٨
٦١. شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣
٦٢. ينظر رأي يونس في المغني ١ / ٨٤
٦٣. ينظر رأي ابن كيسان في المغني ١ / ٨٤
٦٤. ينظر الايضاح ٢٢٤
٦٥. ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٩.
٦٦. ينظر الاقتراح ٧٢
٦٧. الحلل ١٥٠
٦٨. المصدر نفسه
٦٩. ينظر الأصول ١ / ٦٢ -٦٣ ، وينظر ارتشاف الضرب ٣ / ١١١٠
٧٠. المفصل ١ / ٤٤
٧١. مثال ذلك : زيد قائم
٧٢. المقرب ١٢٤
٧٣. ينظر معاني النحو ١ / ١٧١ وما بعدها .
٧٤. ينظر الاقتراح ٧٣
٧٥. الحلل ١٥٧
٧٦. المصدر نفسه ١٥٨
٧٧. الكتاب ١ / ٤٥
٧٨. الأصول ١ / ٨٢
٧٩. المفصل ١ / ٣٤٩
٨٠. المقرب ١٣٩
٨١. شرح التسهيل ١ / ٣٣٣
٨٢. الحلل ٢١٠
٨٣. المصدر نفسه ٢١١
٨٤. الكتاب ١ / ٤١ – ٤٢
٨٥. المقتضب ٤ / ٥٠
٨٦. الاصول ١ / ٧٧
٨٧. المفصل ١ / ٣٤٣
٨٨. ينظر الاقتراح ٧٢
٨٩. الحلل ٢٤٣
٩٠. ينظر الاصول ١ / ١٩٣
٩١. ينظر الإيضاح ٢٠٩
٩٢. ينظر اللمع في العربية ٦١
٩٣. الحلل ٢٤٣
٩٤. المقتضب ٣ / ٣٠
٩٥. شرح التسهيل ٢ / ٢١٧
٩٦. ارتشاف الضرب ٣ / ١٤١٦

٩٧. أوضح المسالك ٣ / ٦٠

٩٨. ينظر شرح التصريح ١ / ٦٦١

المصادر والمراجع

١. الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول (أطروحة دكتوراه) : لرائد عبد الله حمد السامرائي – كلية الآداب / جامعة بغداد ٢٠٠٦ م .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النماس ، ط١ النسر الذهبي ١٩٨٤م .

٣. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : للشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ) تحقيق وتقديم : د. عبد الرزاق السعدي ، دار الأنبار – بغداد ١٩٩٠م .

٤. أسس الترجيح النحوي عند أبي حيان النحوي في كتابه ارتشاف الضرب (رسالة ماجستير) : لرائد عبد الله حمد السامرائي ، كلية التربية – جامعة تكريت ٢٠٠٠ م .

٥. أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه (رسالة ماجستير) : لمحمد جاسم عبود ، كلية الآداب – جامعة بغداد ١٩٩٩ م .

٦. الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : للدكتور تمام حسان ط١ النجاح الحديثة / الدار البيضاء – المغرب ١٩٨١ م .

٧. الأصول في النحو : لأبي بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق : للدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد ١٩٧٣ م .

٨. الأغراب في جدل الإعراب : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) قدم له وحققه : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧ م .

٩. الإيضاح : لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ ه) تحقيق د. كاظم بحر المرجان –ط٢ عالم الكتب – بيروت ١٩٩٦ م .

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك : لأبي محمد عبد الله بن جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – لبنان.

١١. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ،تحقيق :محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، ط ٢دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ٢٠٠٦ م.

١٢. البحث النحوي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية ، لمكي نومان مظلوم ، دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٨م .

١٣. التعريفات : علي بن محمد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر – ط١ دار الكتب العلمية بيروت –لبنان – –١٩٨٣م

١٤. الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) حققه وقدم له : د. علي توفيق الحمد ، ط٤ مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٨ م .

١٥. الحدود في النحو :علي بن عيسى الرماني تحقيق بتول قاسم ناصر – مستل من مجلة المورد.

١٦. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ ه) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي – دار الطليعة – بيروت ١٩٨٠م.
١٧. الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ١٩٩٠ م .
١٨. ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان : رواية أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ ه) – ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت – ١٩٩٠ م.
١٩. ديوان الهذليين : ط ٢ دار الكتب المصرية – القاهرة – ١٩٩٥م .
٢٠. شرح التسهيل : لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا – طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠١م .
٢١. شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١ دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٠ م .
٢٢. شرح الحدود في النحو : عبد الله بن أحمد الفاكهي – تحقيق د. المتولى رمضان أحمد الدميري – ط٢ مكتبة وهبة – القاهرة ١٩٩٣ م .
٢٣. شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب – بيروت .
٢٤. الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب – بيروت .
٢٥. لسان العرب : ابن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت ١٩٧٩م.
٢٦. اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان عمر ، ط ٥ عالم الكتب – ٢٠٠٦ م.
٢٧. لمع الأدلة : لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧م .
٢٨. معاني النحو : للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار السلاطين – عمان ٢٠١٠م
٢٩. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .
٣٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : : لابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة .
٣١. المفصل في صنعة الاعراب : لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) ، تحقيق : علي أبو ملحم ، ط١ مكتبة الهلال – بيروت –١٩٩٣م .
٣٢. المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت .
٣٣. المقرّب : لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٩٩هـ) ، تحقيق : احمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري ، بغداد – ١٩٧١م .
٣٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .